(مسودة) حتى لا ننخدع! موقف الدعوة السلفية بالأسكندرية من العسكر والدستور

المتأمل في التاريخ يجد أن بعضه يعيد نفسه، وتتكرر أحداث اليوم بما يشبه البارحة، لكن المؤسف أن البعض يجهل التاريخ وأحداثه، والبعض إذا قرأه لا يعي حقيقة دروسه المستفادة!

فبالأمس خرج علينا من يهتف "حسن نصر الله يا حبيب، دمر دمر تل أبيب" ظناً منهم أن الروافض سينتصرون لأهل السنة، واليوم ظن البعض أن العسكر العلماني سيسلمون السلطة دون أي عوائق للإسلاميين!

وبالأمس أرد الرئيس السادات أن يعدل مواد مدد الرئاسة في الدستور فأدرج معها تعديلاً للمادة الثانية، واليوم أراد العسكر العلماني تمرير التعديلات الدستورية فافتعلوا قضية المادة الثانية! والآن يريد البعض تمرير دستوراً معيباً في بعض مواده، فلفتوا الأنظار إلى المادة الثانية!

بالأمس انخدع البعض ووافقوا على التعديلات الدستورية من أجل المادة الثانية، والاستقرار! واليوم يريد البعض أن يمرر دستوراً معيباً من أجل نفس المبررات! وللآسف وقع الشيخ ياسر برهامي وأتباعه في هذا الفخ، فافتعلوا قبل التعديلات الدستورية معركة وهمية بشأن المادة الثانية، كان لها دوراً في لفت الأنظار عن حقيقة التعديلات ومضمونها، فضلاً عن تمريرها، والمؤسف أنه يكرر الآن نفس الأمر بإثارة نفس القضية مع صمته عن مواد خطيرة في الدستور! ولما كان الأمر خطيراً، رأيت أن أكتب بعض الخواطر لحث الإخوة على تأمل التاريخ القريب، وأن يعقدوا مقارنة بين التعديلات الدستورية والدستور، حتى يتمكنوا من تصور الوضع الحالي، وذلك من خلال العناصر التالية: التعديلات الدستورية، المادة الثانية، العسكر، شبهات وردود، تنبيهات.

أولاً: التعديلات الدستورية

إذا أردت أن تعرف مدى دهاء العسكر العلماني، وكيف تمكنوا من إدارة المرحلة الانتقالية، فتأمل التعديلات الدستورية، نعم هذه التعديلات التي حثت الدعوة السلفية بالأسكندرية – مع الكثير من الإسلاميين – جموع الشعب المصري بالموافقة عليها، وذلك في بيانها في ٦ مارس ٢٠١١م مع **أنها مرفوضة مبدأ بل ومضموناً، أما من حيث المبدأ فلا يجوز بعد ثورة أن نجري تعديلاً، أما من حيث المضمون فتأملوا هذه المواد:**

١– جاء في التعديلات: "يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين... وألا يكون قد حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخرى وألا يكون متزوجاً من غير مصري...."

قلت: هذه مادة حرص العسكر على تمريرها؛ لأنه ينظر للمستقبل، والعجيب أن بعض الإسلاميين أيدوا هذه المادة ظناً منهم أنها ستكون عقبة في طريق بعض مزدوجي الجنسية من العلمانيين، والحقيقة هي العكس، أنها ستكون عقبة في وجه أي مرشح لا يرغب فيه العسكر!

والسؤال: هل يجوز أن يوضع هذا الشرط بعد ثورة على نظام .... للغرب؟

ألا يفتح هذا الشرط الباب واسعاً للإطاحة بأي مرشح رئاسي لا يرغبون فيه عن طريق تزوير جنسية له أو لأي من والديه؟

ألا يكفي أن يكون الشخص مصرياً، وإذا كان لديه جنسية أخرى يتنازل عنها مثلاً؟

ألم نجرب نحن حكم غير المصريين كعمرو بن العاص – رضي الله عنه – وصلاح الدين الأيوبي، وجربنا حكم المصريين من أبوين مصريين كحكم حسني مبارك، فما النتيجة؟

أنني لن أكون حريصاً على معرفة جنسية المرشح إذا كان سيطبق الشريعة، أما لو كان العكس فالأفضل أن يكون أجنبياً، حتى يسهل علينا توعية الشعب، ألم يرفض الكثير من أفراد الشعب في القرن الماضي الأفكار الغربية لأنها جاءت من قبل الأجانب، ثم قبلوها – هي هي – حينما جاءت من قبل المصريين!

٢- جاء في التعديلات: "…. تتولى لجنة قضائية عليا تسمى (لجنة الانتخابات الرئاسية) الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية… وتشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً، وعضوية كل من: رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة…. إلخ"

قلت: هل يناسب في ظل ثورة على رئيس فاسد، أن تكون لجنة الانتخابات الرئاسية برئاسة وأعضاء بعض من عينهم هذا الرئيس؟ وعلى كل حال، لن أعلق علي هذه المادة كثيراً، فقد رأيتم ما ترتب عليها، ولعلكم تذكرون المظاهرات التي خرجت للمطالبة بإلغائها- فجل هذه المادة هي المادة رقم ٢٨ في الإعلان الدستوري -، والعجيب أن بعض قيادات الدعوة السلفية بعد عام تقريباً من التعديلات طالبوا بضرورة تعديل هذه المادة لضمان نزاهة انتخابات الرئاسة! ولا أدري هل نسوا أنهم من حثوا الشعب للموافقة عليها أم لا!

٣- جاء في التعديلات: "يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء … إلخ"

قلت: تأمل هذا النص جيداً، وقارنه بالمادة السابقة، لتعلم مدى دهاء العسكر، ففي المادة السابقة الخاصة بالانتخابات الرئاسية قالوا "**يعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور**" و لم يشترطوا هذا في قانون مجلس الشعب، وهذا يدل على أن نيتهم كانت مبيته لحل المجلس إذا رغبوا.

٤- أيضاً من المواد:".. تتولى جمعية تأسيسية من مائة عضو ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين غير المعينين .."

قلت: يبدو أن البعض ظن أنه عند الاختلاف في تفسير النص الدستوري، سنعود لكاتبه! **فقد انتقد الكثير من أساتذة القانون هذه المادة، وقالوا أنها غامضة، وستفتح المجال واسعاً للجدل والعبث في كيفية اختيار الأعضاء،** ومع ذلك وافقوا عليها، ويبدو أن المعركة الوهمية للمادة الثانية صم الأذان، وقد رأينا ما ترتب على غموض هذه المادة، والجدل الحادث إلى يومنا هذا، والعجيب حقاً أن الشيخ ياسر برهامي لم ينتبه لهذا حتى بعد مضي عام!

ومع أن مواد التعديلات كانت على ست مواد فقط، إلا أن الاعتراضات عليها كثيرة، وهذا يبين خطورة الموافقة على الدستور القادم قبل دراسة مواده دراسة تفصيلية، والنظر من جانب واحد فقط.

ربما يقال: وهل شارك العسكر في التعديلات الدستورية، أليست اللجنة من مدنيين بل وتضم إسلاميين!

قلت: لا تعليق! لكن سأشير إلى ملحوظة، وهي: البعض لا يتأمل في الأفكار إذا جاءت من قبل من يثق به، أو من قبل ابن بلده، لذا لجأ العسكر إلى ضم بعض الإسلاميين للجنة للحصول على ثقة الإسلاميين بسهولة، والعجيب أن البعض ظن أن اختيارهم رسالة لهم بأنه لا عودة للماضي! **الخلاصة**: أن التعديلات الدستورية كان معيبة وخطيرة تمكن العسكري من فعل ما يريد، من الإطاحة بأي مرشح رئاسي لا يرغب فيه – وتزوير الجنسيات من أسهل ما يكون – أو حل لمجلس شعب جاء بأغلبية لا ترضيه، أو العبث بنتيجة الانتخابات الرئاسية، أو تشكيل اللجنة التأسيسية، وكل هذا والبعض ينظر من جانب واحد فقط!

ثانياً: المادة الثانية من الدستور:

التيار العلماني عدة أجنحة، يتقاسمون الأدوار فيما بينهم، كذلك النصارى يقسمون أنفسهم بين متطرف ومتشدد ومتساهل؛ حتى يتمكنوا من رفع سقف مطالبهم، ولكل مقام مقال، لذا العسكر العلماني أراد أن يمرر التعديلات الدستورية بسهولة، وألا يلفت الأنظار إلى حقيقتها ومضمونها، فلجأ إلى بعض النصارى والعلمانيين للمطالبة بإلغاء المادة الثانية، وهو يعلم أن هذا سيغضب الإسلاميين، وسيشعل معركة تقسم المجتمع، وقد تم لهم ما أرادوا، فقد قام الشيخ ياسر برهامي وأتباعه بهذا الدور فافتعلوا معركة من أجل تصريحات بعض العلمانيين، وانصرف الكثير من مناقشة مضمون التعديلات إلى مناقشة ايجابيات وسلبيات الموافقة من عدمها، والله المستعان، وقد انتقد بعض المشايخ هذا الموقف، منهم على سبيل المثال:

الشيخ محمد عبد المقصود – حفظه الله – في خطبة له، حيث قال ما ملخصه: "هناك أمر غريب من إخواننا الذين ينتمون للسلفية، يقولون: نحن سندافع عن المادة الثانية بدمائنا، ويخرجون إلى الشوارع والطرقات، مع أن هذه المادة ليست معرضة للإلغاء!

فلماذا هذه المعارك التي نخترعها من عندنا؟ هل لأنهم فاتهم القطار فيريدون أن يقولوا نحن هنا؟ وهل نحن في مقام يسمح أن نقول نحن هنا؟ وهل فعلاً كانوا هنا أم كانوا هناك؟

شيء عجيب هذه المعارك الوهمية التي صرنا نقلب الشارع من أجلها، إياك أن تشارك في مثل هذا".

وقال الشيخ أحمد السيسي – حفظه الله – بعدها، في خطبة له بعنوان حديث المدينة، ما ملخصه: "كونوا أذكياء، وتعاملوا بحكمة مع ما يحدث حولنا، البعض يحارب طواحين الهواء، اخترع معركة من لا شيء! افتعلنا معركة وهمية! المادة الثانية، انقذوا المادة الثانية، انقذوا هوية البلد، انقذوا كذا!

ممن ننقذها؟ من ٥ أفراد، ١٠ أفراد قالوا: لابد من حذف المادة الثانية! نحن حشرنا الأمة، وحرفنا الوجهة للحديث عن المادة الثانية! فلماذا هذه الزوبعة الضخمة؟

قلت: هذا ما حدث وتم للعسكر ما أراد، والمشكلة أن البعض يريد أن يعيد اللعبة مرة أخرى ليمرر دستوراً معيباً، عن طريق صرف الأنظار إلى قضية الشريعة ونسيان المواد الأخرى، لذا أحث أخواني على عدم الانخداع بهذا، وأن يدرسوا الدستور بعناية من جميع جوانبه، وأن يبتعدوا **عن الانفعالات العاطفية، والتحليلات والتفسيرات السطحية التي قد تكون أحياناً حقناً مخدرة للأمة.**

واعلم أنه يجوز لك رفض الدستور إن رأيت أنه مخالف للشريعة ومقاصدها، حتى لو خالفت معظم الإسلاميين، ووافقت العلمانيين، يقول الإمام ابن تيمية – رحمه الله – **"فالمؤمن يعرف المعروف وينكر المنكر، ولا يمنعه من ذلك موافقة بعض المنافقين له ظاهرًا في الأمر بذلك المعروف، والنهي عن ذلك المنكر، ولا مخالفة بعض علماء المؤمنين. فهذه الأمور وأمثالها مما ينبغي معرفتها، والعمل بها"** اقتضاء الصراط المستقيم.

ثالثاً: موقفهم من المجلس العسكري

مع أن للشيخ ياسر برهامي وأتباعه موقفاً مشرفاً في بيان حقيقة الروافض، إلا أن موقفهم من العسكر العلماني أصابني بحيرة وتساؤل: ما الفرق بين من يظن أن الروافض سينتصرون لأهل السنة، وبين من يظن أن العسكر العلماني سيسلم السلطة للإسلاميين دون أي عوائق!

ألم يحذرنا البعض من الثقة بالعسكر العلماني؟ ألم نمر بتجربة أليمة عبر عقود من الزمن؟ ألا نعرف تاريخ العسكر في الدول الأخرى؟ ألم نقرأ عن التجربة التركية أو الجزائرية، بل والمصرية نفسها والتي لخصها **اللواء محمد نجيب – الرئيس المصري الأسبق – في مذكراته، ألم يقل:**

"كانت مشاعري معهم.. مع الإخوان.. رغم أنهم تخلوا عني وعن الديمقراطية ورفضوا أن يقفوا في وجه عبد الناصر إبان أزمة مارس، بل أنهم وقفوا معه، وساندوه، بعد أن اعتقدوا خطأً، أنهم سيصبحون حزب الثورة وأنهم سيضحكون على عبد الناصر ويطوونه تحتهم.. فإذا بعبد الناصر يستغلهم في ضربي، في ضرب الديمقراطية، وفي تحقيق شعبية له بعد حادث المنشية..

إن الإخوان لم يدركوا حقيقة أولية، هي أنه إذا ما خرج الجيش من ثكناته فإنه حتما سيطيح بكل القوى السياسية المدنية؛ ليصبح هو القوة الوحيدة في البلد، وأنه لا يفرق في هذه الحالة بين وفدي وسعدي، ولا بين إخواني وشيوعي، وأن كل قوة سياسية مدنية عليها أن تلعب دور القيادة العسكرية الديكتاتورية ثم يقضي عليها.. لكن.. لا الإخوان عرفوا هذا الدرس، ولا غيرهم استوعبه.. ودفع الجميع الثمن.

ودفعته مصر أيضاً.. دفعته من حريتها، وكرامتها، ودماء أبنائها..

فالسلطة العسكرية، أو الديكتاتورية العسكرية لا تطيق تنظيما آخر، ولا كلمة واحدة، ولا نفساً ولا حركة، ولا تتسع الأرض لها ولا أحد غيرها .. إلخ ما ذكره.

قلت: هذا ما ذكره محمد نجيب قيل عقود من الزمن، ومع ذلك حينما أصدر المجلس العسكري بياناً في ١٣فبراير٢٠١١م ذكر فيه **"يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية".**

ثم أصدر رسالة رقم ٢٨ في شهر مارس ٢٠١١م جاء فيها التالي:" يؤكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة **أنه لا صحة للأنباء التي تناقلتها وسائل الاعلان المختلفة عن تأجيل انتخابات الرئاسة لعام ٢٠١٢م**، كما يؤكد المجلس أن القوات المسلحة تسعى لإنهاء مهمتها في أسرع وقت ممكن وتسليم الدولة إلى السلطة المدنية التي سيتم انتخابها بواسطة هذا الشعب العظيم، والله الموفق".

حينما أصدر هذا انخدع الكثير في هذا الكلام وظنوا أن العسكر سيلتزم بهذه المواعيد، وأفاق الكثير منهم على حقيقة مؤلمة أن العسكر كان قاب قوسين أو أدنى من الحكم، بالضبط كمن أحسن الظن في حسن نصر الله وأفاق حينما وجد أن لبنان دمرت بدلاً من تل أبيب، والمسلمين السوريين يقتلون بدلاً من اليهود المعتدين.

لكن الغريب أن موقف الشيخ ياسر برهامي كان مستمراً حتى بعد انتهاء المدة المحددة، بل إلى قبيل إعلان النتيجة! فقد خرجوا علينا في المؤتمر الجماهيري الأول لحزب النور بكفر الشيخ في يوم ١٠سبتمبر٢٠١١م، وقال رئيس الحزب:"... ولكننا نثق تماماً أن قواتنا المسلحة سوف توفي بعهدها التي قطعته على نفسها كما عودونا دائماً وأبداً، سيكونون فخراً للأمة يوفون بعهد الله الذى عليه عاهدوه ويوفون بالميثاق الذى على أنفسهم قطعوه ..."!

وقبل أسابيع أعلن أحد الإعلاميين عن مفاجأة، وهي أن الشيخ ياسر برهامي قام بزيارة المرشح الرئاسي الفريق أحمد شفيق في منزله سراً قبيل إعلان نتيجة الانتخابات، وقد حاول الشيخ ياسر إخفاء الأمر....إلخ، – ولا أدري هل كان الشيخ ياسر يعتقد أن الفريق شفيق سينفذ تعهداته، ولن يسير على خطى جمال عبد الناصر؟

أيضاً، الشيخ ياسر حينما حذر من العسكر كان يقول ما ملخصه: "الاحتمالات لا أعاملها كالمعلومة... لا تطالب بأفعال أمام احتمالات"

قلت: لاشك أن هذا الكلام قد يقبل في بعض الحالات، لكنه غير مقبول في حالتنا هذه، لأن تاريخ العسكر معروف. وإلا فما رأيكم إذا حذرنا من الروافض، فقال لنا البعض: هذه احتمالات لا نعاملها كالمعلومة!

ألم يقل مؤيدو الفريق أحمد شفيق مثل هذا الكلام، حينما حذرناهم من تأييده؟ وقالوا هذا احتمالات!

ألم ينخدع عوام المسلمين بالأفكار التغريبية، ورفضوا كلام الناصحين وقالوا هذه احتمالات!

وما الفرق إذن في هذه الحالة بين العلماء والعوام إذا كان الجميع سينتظر المعلومات، ألم يرشدنا السلف أن نسأل العلماء في أوقات الفتن؛ لأنهم ينظرون إلى المآلات، ولا ينتظرون المعلومات!

رابعاً: تساؤلات وردود

التعديلات الدستورية أثارت جدلاً كبيراً لم ينتهي، ولو تعرضت لكل ما قيل بشأنها سأحتاج إلى مئات الصفحات، لذا سأتكلم عن بعض النقاط سريعاً.

فإن قيل: نحن وافقنا على أساس أن العسكر سيسلم السلطة خلال ستة أشهر.

قلت: القياس يكون على مثال سابق، وأمثلة العسكر العلماني السابقة تجعلنا نظن أنهم لن يلتزموا بهذه المواعيد، فهل أخذت منهم ضماناً على هذا؟ بل لو أخذت!

فإن قيل: ألم يوافق معظم الإسلاميين على هذه التعديلات؟

قلت: وليس معنى هذا أنها حق، أو أنهم على صواب، فالكثير من الجماعات الإسلامية أحسنت الظن بالشيعة، ومع ذلك لم يقل أحد أن الشيعة على حق! أو أن من أحسن الظن بهم على صواب؛ لأنهم الكثرة.

فضلاً على أن بعض الإسلاميين رفضوا هذه التعديلات، وبعضهم أجُبر على الموافقة عليها؛ لخطورة أن تخرج النتيجة "بلا " دون رغبة التيارات الإسلامية الكبرى.

فإن قيل: وماذا إذا رفضنا التعديلات الدستورية؟ وما الحل؟

قلت: مبدأ التعديلات بعد الثورة مرفوض، وطالما أجُبرنا عليه فكان ينبغي رفضه، وتوحيد الشعب على هذا المطلب، وسيكون أمام العسكر عدة خيارات: ١- إما أن يستجيب لرغبة الأغلبية، ويجري انتخابات مباشرة لاختيار اللجنة التأسيسية، وسيكون هذا مكسباً كبيراً للإسلاميين. ٢-وإما أنه سيستجيب للأقلية، ويشكل هو اللجنة التأسيسية، وهنا: سيسقط قناعه مبكراً لدى من أحسنوا الظن به، وسيتمكنون من وضع الأمور في نصابها.

ولنفترض جدلاً أنه شكل لجنة وضعت أسوء دستور في التاريخ، فلا مشكلة سيخرج الشعب بأكمله لرفض هذا الدستور؛ لأن شعبية الإسلاميين وتأثيرهم سيكون هو الأكبر، وعامل الوقت في مصلحتهم طالما لم يتلبسوا بسلطة دون صلاحية، فالشعب ناقم على العهد السابق، وستزداد نقمتهم من العسكر إذا تردت الأوضاع أكثر، ويسهل على الإسلاميين بعد استلام السلطة تطهير مؤسسات الفساد، بدلاً من الوضع الحالي.

فإن قيل: لَم التركيز على الشيخ ياسر برهامي وأتباعه دون بقية الإسلاميين؟

قلت: ليس هدفي الحديث عن قضية التعديلات، بل بيان خطورة افتعال أزمة يُمرَّر بها مواد معيبة، والشيخ ياسر وأتباعه كان لهم الدور الأبرز في هذا.

خامساً: تنبيهات

أن مسودة الدستور الحالي تحتوي على بعض المواد المعيبة، وتجري محاولات للفت الأنظار إلى قضية الشريعة حتى لا تنتبه الجماهير إلى هذه المواد، لذا تأمل التالي:

أولاً: ليس هناك فرق بين أن نقول مبادئ الشريعة... إلخ، أو أحكام الشريعة ... إلخ، إذا كان من سيفسر هذه المواد شخصاً ليس على الجادة! لأننا لن نرجع إلى أعضاء اللجنة التأسيسية لتفسيرها، وسأضرب على هذا مثالين

١- الاختلاف في تفسير مادة تشكيل اللجنة التأسيسية التي وضعت في التعديلات الدستورية.

٢- المادة الثانية والتي تنص على: "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع"

فقد فسرها أحد المستشارين تفسيراً أشمل من تفسير المحكمة الدستورية الذي جاء فيه: "...لا يجوز لنص تشريعي، أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية في ثبوتها ودلالتها، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هي التي يكون الاجتهاد فيها ممتنعاً، لأنها تمثل من الشريعة الإسلامية مبادئها الكلية، وأصولها الثابتة التي لا تحتمل تأويلاً أو تبديلاً...". **فقد فسرها المستشار مؤمن عبد اللطيف – رئيس محكمة استئناف القاهرة – بتفسير ملخصه:** "لقد كان العلمانيون يزعمون أن نص المادة الثانية على "مبادئ الشريعة" لا يعني أحكامها الفرعية، وكنت أرد ذلك بأن الأحكام الفرعية هي المقصودة حقًا بكلمة الشريعة؛ إذ أن الشريعة - في تعريفها - هي الأحكام العملية المستنبطة من الأدلة التفصيلية.

إنه لا وجود لكلمة المبادئ في اصطلاحات الفقه الإسلامي وهي اصطلاح حديث يعني: القواعد الأساسية. وإذا سلمنا بهذا الاصطلاح فإن في صدارة المبادئ – أي القواعد الأساسية – مبدأ الالتزام بأوامر الله وهو مناط واجب الخضوع لرب العالمين. وأوامر الله هي الأحكام الفرعية، أي خطاب الله وهى الشريعة الإسلامية ذاتها وبدونها لا يكون لكلمة المبادئ التي تضاف إليها الشريعة مدلول ما.

إن كلمة "المبادئ" لفظ مطلق غير مقيد، وحكم اللفظ المطلق أنه يسرى على كل ما يقع عليه مدلول اللفظ، والمطلق يكاد يتحد بحكم اللفظ العام من هذا الوجه. وعلى ذلك: فإن ما نصت عليه المادة الثانية من التزام التشريع بمبادئ الشريعة الإسلامية يعني أن التشريع يلتزم بمفهوم الموافقة بجميع المبادئ، وفى مقدمة المبادئ أهمها وهو الالتزام بالأحكام الفرعية أثرًا للإطلاق".

ثانياً: صياغة الدستور أمر في غاية الخطورة، لا ينتبه له إلا متخصص، وللآسف تمثيل الإسلاميين في اللجنة التأسيسية لا يحتوي على عدد كاف من القانونيين البارعين، لدراسة مثل هذه الأمور!

ثالثاً: ليس كل من حصل على شهادة من كلية الحقوق أصبح فقيهاً دستورياً حتى لو وصل إلى أعلى درجات القضاء، أو عمادة الكليات، بالضبط كمن حصل على شهادة من الأزهر وكلياته الشرعية، فلا يعني هذا أنه أصبح فقيهاً حتى لو وصل إلى أعلى الدرجات. فما بالك بغير المتخصص أصلاً، وأنا أجزم أن علم بعض أعضاء اللجنة التأسيسية بالقانون كعلم البعض بالذرة!

رابعاً: طلب البعض تحديد موعد لعقد جلسة استماع للوقوف على بعض المقترحات والاعتراضات، ولم يتم الاستجابة إلى طلبهم، مثل طلب الدكتور عبد الله بركات، فضلاً عن عدم دعوة بعض البارزين مثل: ......

خامساً: اعتراضات أهل العلم على مسودة الدستور ليس لمخالفة بعض مواده للشريعة فقط، بل لأمور أخرى.

سادساً: الإسلاميون لم يتمكنوا من تعديل أو إعادة صياغة المادة الثانية بصورة قاطعة! وظنوا أن المادة المفسرة كافية، وكأن العلمانيين الذين وقعوا بالموافقة عليها مجموعة من الحمقى! فإن كانت ستدل على المراد فلمَ لم يتم إعادة صياغة المادة وانتهت القضية ولا نحتاج وقتها إلى مادتين.

سابعاً: لا يغرنك الانقسام الحادث في اللجنة التأسيسية، فلا تظن أن قيادات العسكر والنصارى والعلمانيين يرفضون هذا الدستور، فقد أخذوا ما يريدون، وتركوا لك الفتات، و لم ينسحبوا إلا قبيل النهاية

ثامناً: فوازير

١- ما رأيك في المادة الثالثة، والتي تنص على أن: "مبادئ شرائع المصريين المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية"

لماذا أصر النصارى على إضافة كلمة "شئونهم الدينية" تحديداً، وما المقصود بها، ومن سيفسر هذا النص في المستقبل؟ وما الآثار التي يمكن أن تترتب عليها؟ **وما الحل إذا قالوا مثلاً: أن جلسات النصح للمتحولين دينياً من المسيحية للإسلام من شئوننا الدينية؟** وإذا كانت هذه المادة جيدة فلماذا هدد البعض بحذفها إذا انسحبت الكنيسة من اللجنة؟ فإما أن تكون حقهم فلمَ التهديد بحذفها، وإما لا، فلا يجوز وضعها!

٢- جاء في دستور ٧١ التالي: "..القوات المسلحة .. مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها .."

وفي مسودة الدستور: "القوات المسلحة .. مهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها .."

لماذا تم زيادة كلمة "والحفاظ"؟ ومن سيفسرها؟ وما الآثار التي يمكن أن تترتب عليها؟ وإن كانت ستفسر كدستور ٧١ فلمَ تم إضافتها؟

٣- جاء في المادة الرابعة: " الأزهر الشريف ... يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه .." لمَ تم وضع هذه العبارة تحديداً، وإذا اتخذ قراراً سيئاً فلمن نشتكي؟

وأخيراً: لا يغرنك قولهم، لابد من الموافقة على الدستور من أجل:

١- الاستقرار، ودفع العجلة للإمام، فقد قالوها أيام التعديلات الدستورية، وقد رأيت كيف كان الاستقرار!

٢- قطع الطريق على الثورة المضادة والفلول، فقد قالوها وقت التعديلات وقد رأيت كيف كان الفريق أحمد شفيق قاب قوسين أو أدنى من الحكم.

٣- نصرة الشريعة، كما قالوها وقت التعديلات الدستورية، وصرفوا نظرك إلى قضية لا علاقة لها بالتعديلات.

٤- أن هذا هو أفضل المتاح، فقد صرح عدد من أهل العلم والقانونيين بأنه يمكن كتابة دستور أفضل من هذا، وطالما أن أعضاء اللجنة لم تتمكن من هذا فكأن ينبغي عليهم أن يعطوا الأمر لأهله.

٥- أن بعض المشايخ شارك في كتابة الدستور، فهؤلاء المشايخ لا علاقة لهم البتة بالقانون والدساتير، وإن كانوا يستشيرون بعض القانونيين، فلمَ لم يتم إعطاء الأمر لأهله.

٦- أن الأحزاب المشاركة في اللجنة التأسيسية هم الأكثر خبرة سياسية، ولعلك رأيت مدى خبرتهم في المرحلة الانتقالية، وكيف تلاعب بهم العسكر، فضلاً عن أدائهم البرلماني الذي جعلهم يناقشون قانون الثانوية ويتركون قانون السلطة القضائية!

٧- هناك مبررات أخرى كثيرة أثبتت الأيام عدم صحتها، ولا أريد أن أطيل بذكرها.

لذا أرجو أن نبتعد عن الانفعالات العاطفية، والتحليلات والتفسيرات السطحية التي قد تكون أحياناً حقناً مخدرة للأمة، وأن نقوم بدراسة الايجابيات والسلبيات بعناية مع النظر إلى جميع الجوانب، والبعد عن الاتهامات، والاستعلاء، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، هو نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

عبد الله بن داود **ibndawod@gmail.com**
http://www.facebook.com/ibndawod

ملاحظات:

١- هذه المقالة هي الحلقة الثالثة من سلسلة خواطر حول مواقف الشيخ ياسر برهامي السياسية.

٢- هذه الحلقات عبارة عن مسودة، لم تحرر بعد، بل كتبتها سريعاً عبر صفحتي في الفيس بوك.

٣- لاشك أن الكثير سيختلف معي في هذه المقالة، لذا أرحب بكل نقد موضوعي.

٤- الحلقة القادمة – إن شاء الله – ستكون عن مواقف الشيخ ياسر المتعلقة بالانتخابات البرلمانية، واللجنة التأسيسية، والانتخابات الرئاسية، والتشكيل الوزاري.

٥- هناك بعض العبارات منقولة، وسيتم توثيقها عند تحرير المقالة – إن شاء الله –.